Warith Scientific Journal

الرقابة الإشراقية ودورها في تعزيز الامتثال المصرفي "دراسة تطبيقية في عينة من المصارف العراقية" للمدة (2020- 2021)

Supervisory control and its role in strengthening the banking compliance An applied study in a sample of Iraqi banks for the period (2020-2021)

نور جمعه العابدي
Noor Jummah Al Abedi
كلية الإدارة والاقتصاد/جامعة كربلاء
College of Administration and Economics
University of Karbala
noor25541@gmail.com

أ.م. د جنان مهدي الدهان
Jenna Mahdi El Dahanu
كلية الإدارة والاقتصاد/جامعة كربلاء
College of Administration and Economics
University of Karbala
Jinan.m@uokerbala.edu.iq

المستخلص

وتمثل هدف البحث إلى بيان الإطار المفاهيمي للرقابة الإشرافية، والامتثال. المصرفي ومدى تأثير الرقابة الإشرافية على الامتثال المصرفي وماهي المسؤوليات والواجبات التي تقع على كل من فرق لجان الرقابة الإشرافية وموظفي الامتثال المصرفي، وهل تعد الرقابة الإشرافية معززه ومساندة للامتثال المصرفي في المصارف العراقية؟ وصولاً الى تقديم التوصيات. وبعد استعراض مختلف الجوانب النظرية المتعلقة بالرقابة الإشراقية والامتثال المصرفي، عمل البحث في الجانب العملي على أعداد استبانة تتكون من مجموعة من أسئلة تناسب الفرضية التي وضعتها الباحثة، وقد شملت عينة البحث قسم الرقابة والتفتيش في المديرية العامة لمراقبة الصيرفة والائتمان التابعة للبنك المركزي العراقي، ومصرف الرشيد، ومصرف العراقي للتجارة (TBI)، ومصرف التنمية الدولي، ومصرف الخليج التجاري. اعتمدت الباحثة على الاستبيان كأداة رئيسية في جمع البيانات الخاصة في متغيرات الدراسة فضلا عن أنها تأتي متوافقة مع عنوان الدراسة (الرقابة الإشرافية ودورها في تعزيز الامتثال المصرفي) لذا تم توزيع استمارة الاستبيان على مديري أقسام الامتثال، وموظفي الامتثال في المصارف الحكومية والأهلية، وعلى المسؤولين في قسم الرقابة والتفتيش في المديرية العامة لمراقبة الصيرفة والائتمان التابعة للبنك المركزي العراقي في محافظة بغداد حيث تم توزيع (115) استمارة على عينة البحث وقد تم استرداد (110). وتوصل البحث إلى نتائج تشير إلى، إن الرقابة المصرفية السليمة تعد شرطا أساسيا لاستمرارية نشاط المصارف وأنها تتكون من مزيج من الرقابة المكتبية والرقابة التعاونية والرقابة الميدانية (لتفتيش) حيث يمارس البنك المركزي العراقي وظيفة الرقابة الإشرافية على أداء المصارف لمعرفة مدى امتثالها للتشريعات المصرفية ولتحديد نقاط الضعف في الجوانب المالية والإدارية والتشغيلية من خلال تحديد درجة المخاطر المصرفية التي تتعرض لها المصارف بهدف المحافظة على السلامة المالية للقطاع المصرفي. وانتهى البحث إلى توصيات أهمها، بضرورة قيام البنك المركزي العراقي بالاهتمام التنظيمي والرقابي بتطوير الأساليب والإجراءات وأعمال الرقابة الإشرافية باستخدام البرامج المتطورة والحديثة وقواعد البيانات العالمية للمتابعة والكشف المبكر للمخاطر.

الكلمات المفتاحية: الرقابة الإشراقية، الامتثال المصرفي

Abstract: The aim of the research was to clarify the conceptual framework of supervisory control and compliance. What are the responsibilities and duties that fall on each of the supervisory supervision committee teams and the banking compliance staff, and is supervisory control considered to enhance and support banking compliance in Iraqi banks? to make recommendations.

After reviewing the various theoretical aspects related to regulatory oversight and banking compliance, the research worked on the practical side to prepare a questionnaire consisting of a set of questions that fit the hypothesis developed by the researcher. The Trade Bank of Iraq (TBI), the International Development Bank, and the Gulf Commercial Bank. The researcher relied on the questionnaire as a main tool in collecting private data in the variables of the study as well as being compatible with the study title (Supervisory Control and its Role in Enhancing Banking Compliance). Department of Monitoring and Inspection in the General Directorate of Banking and Credit Supervision of the Central Bank of Iraq in Baghdad Governorate, where (115) forms were distributed to the research sample, and (110) were recovered. The research found results that indicate that proper banking supervision is a prerequisite for the continuity of banking activity and that it consists of a mixture of desk supervision, cooperative supervision and field supervision (for inspection), where the Central Bank of Iraq exercises the function of supervisory control over the performance of banks to determine the extent of their compliance with banking legislation and to identify weaknesses. In the financial, administrative and operational aspects by determining the degree of banking risks to which banks are exposed in order to

maintain the financial soundness of the banking sector. The research concluded with recommendations, the most important of which is that the Central Bank of Iraq should pay attention to the regulatory and supervisory levels by developing methods, procedures and supervisory control work using advanced and modern programs and global databases for follow-up and early detection of risks.
Keywords: regulatory supervision, banking compliance

1-المقدمة

شهد الاقتصاد العالمي تحولات جذرية. شملت جوانبه كلها، بما فيها الجهاز المصرفي، ذلك لما له من دور حيويٍ في النشاط الاقتصادي المحلي والعالمي، ويشكل الجهاز. العصبي لأي نظام اقتصادي، وباعتبار المصارف الحجر الأساس في الجهاز المصرفي، تعمل المصارف. جاهدة على تطوير إمكانياتها ووسائل عملها من أجل جمع الأموال من مصادرها المختلفة، لذا أولت المصارف. أهمية كبيرة لعنوان الرقابة التي تتمكن من السيطرة على حركة الأموال، وكانت الرقابة الإشرافية من مبنيات المصارف العالمية وهي جهات متخصصة للحفاظ على الأموال ومراقبة مدخلات ومخرجات المصرف، كذلك فإنّ للرقابة الإشرافية أثر مباشر على الامتثال المصرفي وقد وضعت اتفاقية (بازل **II**) الأسس الرئيسية التي توجب على المصارف التقيد بها وهي عبارة عن تعليمات عالمية تطبق على كافة المصارف المركزية.

من خلال هذا البحث سنسلط الضوء أولا على الرقابة الإشرافية كمتغير رئيسي، وأثر الرقابة على الامتثال المصرفي، وبالتالي الأثر المترتب على زيادة حجم الربحية لكل مصرف من المصارف إذا ما عرفنا إن الغاية الرئيسية للمصارف هو الحصول على الأرباح. وسيتناول الجانب النظري من البحث المتغيرين المذكورين آنفا، وهما الرقابة الإشرافية، والامتثال المصرفي، ثم نخصص الجانب العملي بدراسة الامتثال المصرفي لعدد من المصارف التي تمارس فيها أدوار الرقابة الإشرافية وهذا ما سنبينه في الجانب العملي من هذا البحث.

ولغرض معرفة مدى تأثير الرقابة الإشرافية على. الامتثال المصرفي واختبار العلاقة بينهما فقد تم صياغة فرضيات الدراسة ومفادها:

لا توجد علاقة ارتباط ذو دلالة إحصائية بين أبعاد الامتثال المصرفي وأبعاد الرقابة.

2- منهجية البحث

2-1: مشكلة البحث

بالنظر لخطورة واتساع العمليات المصرفية وتنوعها، وصدور الكثير من القوانين والتشريعات، فقد وجدت الحاجة لترصين عمل الرقابة الإشرافية وإيجاد الحلول للانحرافات والسلبيات، والتي تمثلت في استحداث وظيفة مراقبة الامتثال لترصين وتعضيد الرقابة، وللحفاظ على سلامة النظام المصرفي حيث أنيطت بمراقب الامتثال في المصارف متابعة ومراقبة مدى التزام هذه المصارف بالتشريعات والقوانين والتعليمات الصادرة من البنوك المركزية والتي اعتمدت أساسا مقررات مؤتمر (بازل **II**) لغرض تحقيق أغراضها، لذا فإن مشكلة هذا البحث تنصب على التساؤلات الأتية:

تتمحور مشكلة البحث بالتساؤلات الرئيسية الآتية:

1 ماهي الرقابة الإشرافية وعلى أي أسس تعتمد في رقابتها في أداء المصارف؟
2 ما الأثر المترتب على الامتثال المصرفي من خلال عمل الرقابة الإشرافية؟

2-2: أهمية البحث

تتجسد في النقاط التالية:

1. إنها تسلط الضوء على نوع من أنواع الرقابة وهي (الرقابة الإشرافية) على حركة الأموال من والى المصارف والرقابة الدقيقة على هذه الحركة.
2. تسلط هذه الدراسة الضوء على الامتثال كمفهوم يتعلق بالمصارف وهو الانقياد للتعليمات التي يصدرها البنك المركزي.
3. من خلال الأنشطة التي تتبناها المصارف لا بد من وجود جهات رقابية تشرف على تلك النشاطات ومدى توافقها مع الامتثال المصرفي.

2-3: أهداف البحث

تهدف الدراسة الحالية:

1. تقديم خلفية نظرية عن مفهوم الرقابة الإشرافية والهدف منها ومدى مساهمتها في رفد الامتثال المصرفي
2. التعرف على أنشطة القائمين على الامتثال المصرفي ومدى التزامه بتعليمات منظمة (بازل **II**) التي يعتمدها البنك المركزي من خلال دراسة مستفيضة من بيئة العمل المصرفي.
3. التعرف على مدى تأثير الرقابة الإشرافية في الامتثال المصرفي؟

2-4 فرضيات البحث

الفرضية الرئيسية الأولى: لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين أبعاد الامتثال المصرفي وأبعاد الرقابة الإشرافية.

ولقد تفرع عنها خمس فرضيات فرعية وكما مبين أدناه: -

1. لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين أبعاد الامتثال المصرفي وبعد المراجعة الرقابية.

2. لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين أبعاد الامتثال المصرفي وبعد المسؤوليات والأهداف والصلاحيات.
3. لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين أبعاد الامتثال المصرفي وبعد أساليب الأشراف.
4. لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين أبعاد الامتثال المصرفي وبعد التقارير الإشرافية.
5. لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين أبعاد الامتثال المصرفي وبعد الصلاحيات التصحيحية والجزائية للسلطات الإشرافية

الفرضية الرئيسية الثانية: لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لأبعاد الرقابة الإشرافية في الامتثال المصرفي.

ولقد تفرع عنها ثلاث فرضيات وكما مبين أدناه: -

1. لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لأبعاد الرقابة الإشرافية في الاستقلالية.
2. لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لأبعاد الرقابة الإشرافية في التنظيم.
3. لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لأبعاد الرقابة الإشرافية في الكفاءة والخبرة.

2-5 مصادر جمع البيانات

اعتمد البحث على المصادر المتمثلة بالمراجع من الكتب والدوريات والدراسات العلمية والمواقع الإلكترونية التي لها صلة بالموضوع من اجل بناء الإطار النظري للدراسة. أما الجانب العملي اعتمدت الباحثة على المنهج الوصفي التحليلي في تناول متغيرات الدراسة، حيث يتناول البحث قسم الرقابة والتفتيش في المديرية العامة لمراقبة الصيرفة والائتمان التابعة للبنك المركزي والمصارف الحكومية والمصارف الأهلية وقد تم اختيار عينة من الموظفين العاملين في تلك المؤسسات والمعنيين في مجال البحث، وبلغ حجم المجتمع 110موظف. وتم استخدام مجموعة من الأساليب الإحصائية لتحليل البيانات واختبار الفرضيات وقياسها عن طريق البرنامج الإحصائي**{ SPSS v.22 }**.

2-6 حدود البحث

تشمل حدود البحث ونطاقها على ما يلي:

1. الحدود المكانية: شمل البحث قسم الرقابة والتفتيش في المديرية العامة لمراقبة الصيرفة والائتمان التابعة للبنك المركزي العراقي و(5) مصارف حكومية وأهلية في محافظة بغداد وهي (مصرف الرافدين /الفرع الرئيسي، مصرف الرشيد /الفرع الرئيسي، مصرف العراقي للتجارة /الفرع الرئيسي، مصرف التنمية الدولي /الفرع الرئيسي، مصرف الخليج التجاري /الفرع الرئيسي).
2. الحدود البشرية: تمثلت عينة البحث في الموظفين العاملين في المصارف حيث بلغ حجم العينة (110) موظفاً.

المبحث الأول- الإطار النظري للبحث

3- الرقابة الإشرافية

3-1: مفهوم الرقابة الإشرافية

الرقابة بمفهومها العام هي مجموعة الإجراءات والأساليب الهادفة الى التحقق من سلامة شيء ما بموجب معايير مناسبة ومقبولة من قبل جميع الأطراف ذات العلاقة بذلك الشي الذي يقصد به إعادة إنتاج سلعة أو تقديم خدمة أو تنفيذ مشروع أو تحقيق ربح أو نشر وعي أو تطوير المجتمع أو توافر الملاكات في مختلف الاختصاصات والمهن. وتستخدم مسميات أخرى لهذا المفهوم كالتدقيق والمراجعة والتقييم والفحص والمتابعة وغيرها (الحديثي ،2009، 30) وعلية فإن الرقابة الإشرافية تعتمد على (إشراف وتوجيه) المؤسسات المالية بما يؤمن دقة انسيابية الأموال وفق الأطر العلمية التي تم التخطيط لها، وهدفها الأساسي حماية أموال المودعين من أجل زيادة ثقتهم بالمصرف وبتعاملاته المالية، بمعنى إيجاد علاقة قائمة على الرقابة والإشراف بين إدارة الجهاز المصرفي ومصالح الزبائن. أما عن تعريف الرقابة الإشرافية فقد تعددت نظراً لتعدد وجهات نظر الباحثين نحو وظيفة الرقابة وأهدافها، فقد عرف الرقابة الإشرافية (بأنها عملية تطبيق الضوابط القانونية والقواعد المصرفية المعيارية الهادفة لتمكين المؤسسات الإشرافية من ممارسة أعمالها بشكل يؤدي الى سلامة الوضع الاقتصادي الوطني وتفادي أي ممارسة غير سليمة من جانب هذه المؤسسات قد تؤدي الى الإضرار بأموال المودعين وحقوق المساهمين. (عبد النبي، عيدي 2010، ص8). كما عرفه (الشمري ،2011، ص358.) أن الرقابة الإشرافية: هي مجموعة من القواعد والإجراءات والأساليب التي تسير عليها أو تتخذها السلطات النقدية والبنوك المركزية والمصارف بهدف الحفاظ على سلامة المركز المالي للمؤسسات المصرفية توصلا إلى تكوين جهاز مصرفي سليم وقادر يساهم في التنمية الاقتصادية ويحافظ على حقوق المودعين والمستثمرين. وفي تعريف أخر تعرف الرقابة الإشرافية: هي الإشراف والمراقبة من قبل سلطة أعلى بقصد معرفة كيف يتم سير الأعمال والتأكد من أن الموارد المتوفرة تستخدم حسب الخطة الموضوعة له. (دودين، 2012، 336ص). إن الدور الإشرافي والتوجيهي وما يتضمنه من قيود على المؤسسات المالية يهدف في الأساس إلى حماية تلك المؤسسات من المنافسة الهدامة، كما يهدف إلى حماية أموال المودعين مما يزيد من ثقتهم في التعامل مع الجهاز المصرفي، أما بالنسبة للبنك المركزي فانه يتحمل مسؤولية التوجيه والإشراف وإصدار القوانين الملزمة لبقية المصارف في حفظ المال العام ورعاية مصالح المصرف والمودعين معا ، بالإضافة الى ذلك فان التوجيه والإشراف يعتبر الأداة الرئيسية للبنك المركزي التي يعتمد عليها في تنفيذ السياسة النقدية، ومدى التزام المؤسسات المالية بالأوامر والتعليمات .

3-2: مبررات الرقابة الإشرافية

بما أن الرقابة تشكل حلقه أساسية من حلقات عمل المنظمات ولاسيما المصارف فهي تضطلع بدور حماية الأموال والمحافظة عليها ومتابعتها من حيث حركتها من والى المصارف ولعل من أهم المبررات التي يمكن الاستناد اليها في دعم أهمية وجود نظام رقابة

أداء كفوء للمصارف تستند الى معايير مهنية هي خصوصية الهيكل المالي وخصوصية العمل المصرفي الذي يتميز بصفات مهمة تجعل من وظيفة الرقابة جوهرية لحماية المصارف وحماية مقدمي الأموال والمودعين. (القريشي، 2009، 140-141).

وهذه الخصوصية تتمثل في:

1- أن المصارف هي المصدر الأكثر أهمية للأموال الخارجية المستعملة لتمويل مشروعات الأعمال كما أنها من أكبر مستودعات الأموال في الاقتصاد لكل بلد. وتعمل المصارف على تداول الأموال والموجودات لتحريك الاقتصاد بشكل كلي فكلما تباطأت حركة الأموال تعثرت المصارف في أداء أعمالها والعكس صحيح، فكلما نشطت حركة المال اقتربت المصارف من تحقيق أهدافها في الحفاظ على مستوى اقتصادي معين.

2- إنها تعمل بالاعتماد على أموال الأخرين، فأهم مصدر لأموال المصارف هو من المودعين ولهذا فالمصارف تتميز بكونها ذات رافعة مالية عالية كما إن مضاعف الملكية**equity multiplier** هو عالٍ جداً في المصارف، إذ أن ودائعها أكبر بكثير من رؤوس أموالها.

وعليه فإن أموال المودعين كلما ارتفعت قيمها داخل المصرف وسّعت العمليات المصرفية، وفي كل عملية مصرفية من العمليات تلك نسبة ربحية معينه تعود على المصرف، بمعنى إن راس المال الخاص بالمصرف مضاف اليه أموال المودعين يشكل راس المال العام ومن خلاله تقاس قيمة وحجم المصرف المالية.

3- إنها تحقق دوراً مهما يتمثل في الوساطة المالية التي تعد من أسباب تنامي المخاطر إذ إنها تستقبل الأموال من المودعين وتلتزم برد هذه الأموال لهم وتوظفها في مجالات الإقراض والاستثمار التي قد تتعرض الى مشاكل والتي تسبب التعثر مما يجعل عملية المقابلة بين استحقاق الموجودات والمطلوبات عملية صعبة وغير مؤكدة. فالعمل كوسيط في نظر الباحثة يحقق أمرين: الأول تنمية المخاطر التي يجب إن تأخذ الرقابة الإشرافية دورا في تجنبها وتضمن للمودعين استرداد تلك الأموال مع ما يترتب عليها من أرباح. والأمر الأخر هو معالجة مشكلة الإقراض والديون المتعثرة التي قد تواجه المصرف خلال إجراء معاملاته مع المودعين من خلال عملية الاستثمار.

4- صغر حجم رؤوس أموال المصارف مقارنة بحجم موجوداتها ومطلوباتها بسبب اعتمادها على الغير في ممارسة نشاطاتها من خلال ارتكازها على هامش الفائدة بين الإيداع والإقراض إذ أن الاختلاف بين الإيداع والإقراض قد يسبب حرجا للمصارف من خلال عدم توفر النقد المطلوب في إجراء التعاملات المصرفية المطلوبة في وقتها وضمن إطار تحقيق ربحية المصرف المنشودة.

ومن خلال ما تقدم فإن الرقابة الإشرافية تتجلى من خلال تعقب كل نقطة من النقاط المذكورة والإشراف عليها إما بشكل مباشر أو غير مباشر وهنا يبدو أن دور الرقابة الإشرافية دور يحمي من تعرض المصرف لنوع من أنواع التعثرات التي قد تعرضه لأزمة مالية. (القريشي، 2009، 140-141)

3-3: الرقابة المصرفية الفعالة وخصائصها

من أجل بيان دور الرقابة وأثرها في الأداء المصرفي لا بد من عملية تدقيق وتنظيم الرقابة وممارستها بشكل فعلي، إذ أن هنالك خصائص معينه لا بد من توفرها في الأداء الرقابي بكافة المراحل وهي:

1 - التكامل: من حيث تكامل وظيفة الرقابة مع وظيفة التخطيط، وأفضل الطرق لتحقيق هذا التكامل هو عندما تؤخذ الرقابة بعين الاعتبار أثناء ممارسة وظيفة التخطيط والتفكير بالمعايير التي ستقوم على أساسها وظيفة الرقابة. (أبو خشبة وآخرون، 2013، 261)

2- الموضوعية: يجب على النظام الرقابي الفعال ألا يخضع لمحددات واعتبارات شخصية، فالنظام الرقابي الذي يعطي تفاصيل نوعية وكمية ومعلومات محددة هو أفضل من غيره الذي يعطي آراء عمومية وصفية وغير محددة كميا. (التميمي، 2013، 53)

3- الدقة: تعني تأكد المدقق من تسجيل العمليات المالية والمحاسبية وفق المبادئ والتعليمات الصحيحة من اجل الحصول على معلومات دقيقة وصادقة يمكن استخدامها بدون قلق أو تحفظ من قبل الجهات والأطراف المعنية. (برابح، 2015، 8)

4 - التوقيت: ويعني الحصول على المعلومات في الوقت المناسب وللجهة المستفيدة من المعلومات فلا فائدة من معلومات تصل قبل أوانها بفترة طويلة فيكون مصيرها الإهمال أو تصل بعد أوانها فتكون غير مجدية. (الأسدي، 2015، 28)

5-المرونة: يجب أن يتسم النظام الرقابي بمرونة عالية لكي يتوافق ويتفاعل مع المتغيرات الداخلية والخارجية للمصرف. ولتحقيق المرونة المطلوبة يجب القيام بالمراجعة الدورية للنظام وباستمرار من قبل مجلس الإدارة والبنك المركزي واكتشاف نقاط الخلل أو الانحرافات والضعف وتقويمها. (الشماع وحمود، 2000، 323)

6- الوضوح: يجب أن يكون النظام مفهوما لمستخدميه وبشكل خاص الأدوات والمعايير الرقابية، إذ من المهم فهمها ومعرفة طرق استخدامها. (العقيلي، 2009، 445)

7- إمكانية تشخيص وتصحيح الأخطاء: النظام الرقابي الجيد هو الذي يستطيع أن يكشف الأخطاء والانحرافات ويحدد أسباب حدوثها وكذلك قيامه بوضع أفضل الحلول لتصحيحها ومعالجة أسباب حدوثها.

8- التوافق مع الهيكل التنظيمي: لا يجوز أن يمارس الرقابة إلا من كانت له سلطة تخوله بذلك. فالتنظيم هو الأداة الرئيسية للتنسيق وهو الأساس الذي على ضوئه تقوم الرقابة، حيث يعتبر المدير هو المركز الذي تتركز فيه وظيفة الرقابة في التنظيم الرسمي، أما التنظيم غير الرسمي فلا يجوز له ممارسة الرقابة. (العلاق، 2008، 348)

3-4: أبعاد الرقابة الإشرافية

1. المراجعة الرقابية: هي نشاط تنظيمي ينطوي على فرض سلطة رقابية لمؤسسة ما من اجل الإشراف على مؤسسات أخرى خاضعة لها قانوناً في إطار القواعد القانونية للتأكد من امتثال الأخيرة للوائح التنظيمية التي تم تحديدها. (**Bank for International Settelments,2011,10-13**))
2. المسؤوليات والأهداف والصلاحيات: يتمتع نظام الرقابة الإشرافية الفعّال بمسؤوليات وأهداف واضحة ومحددة لكل سلطة معنية بالرقابة على المصارف ويتطلب ذلك وجود الإطار القانوني الملائم للرقابة الإشرافية الذي يمنح كل سلطة رقابية الترخيص والصلاحيات القانونية اللازمة لممارسة الرقابة المتواصلة، ومتابعة الالتزام بالقوانين، فضلا عن القيام بالإجراءات التصحيحية في الوقت المناسب لتعزيز سلامة وكفاءة النظام المصرفي. (**Bank for International Settelments,2011,10-13**).
3. أساليب الإشراف: من متطلبات الرقابة الإشرافية أن تتابع أي تطورات وتقوم بتقييم لحجم المخاطر المتوقعة للمصرف، على أن يكون هذا التقييم متناسباً مع الأهمية النظامية للمصرف والمجموعة المصرفية، بما في ذلك تحديد المخاطر المحتملة من المصارف والنظام المصرفي ككل، وتقيمها ومعالجتها، وأن يكون لديها إطار عمل ملائم للتدخل المبكر لمعالجة هذه المخاطر، بما في ذلك وضع خطط ملائمة بالتعاون مع السلطات الأخرى المعنية، وكذلك لاتخاذ إجراءات تصفية للمصارف بطريقة منظَّمة عندما يتعذر استمرار عملها. (**BANK FOR INTERNATHION SETTLEMENTS,2006 ,3**)
4. التقارير الإشرافية: تقوم السلطة الرقابية بجمع ومراجعة وتحليل التقارير والنتائج الإحصائية الصادرة من المصارف، بشكل منفرّد لكل مصرف وبشكل مجمّع للمصارف، وتقوم بشكل مستقل، بالتحقق من هذه التقارير من خلال الرقابة الميدانية أو بالاستعانة بخبراء خارجيين. (**BANK FOR INTERNATHION SETTLEMENTS,2012 ,10**)
5. الصلاحيات التصحيحية والجزائية للسلطات الإشرافية: تقوم السلطة الرقابية في مرحلة مبكرة، بمواجهة الممارسات أو الأنشطة غير السليمة أو غير الآمنة التي قد تتعرض لها المصارف أو النظام المصرفي للمخاطر، ويتوافر للسلطة الرقابية الأدوات الرقابية الكافية لاتخاذ ما تراه مناسبًا من الإجراءات التصحيحية في الوقت المناسب، بما في ذلك إلغاء الترخيص المصرفي أو التوصية بذلك. (**BANK FOR INTERNATHION SETTLEMENTS,2012 ,10**)

4 - الامتثال المصرفي

4-1: مفهوم الامتثال المصرفي

إن الامتثال في ابسط مفهوم له يتضح في الالتزام الدقيق بالقوانين والتعليمات المصرفية التي تصدر من الجهات الراعية للقطاع المصرفي، إذ أن الامتثال يشكل جزءاً من العملية الرقابية فهو عملية التأكد من امتثال المصارف لتطبيق جميع القوانيين والأنظمة والتعاميم الصادرة عن البنك المركزي العراقي والجهات الحكومية في العراق وخارجه كالمؤسسات الدولية والتي تحدد تقديم النصح والمشورة وتراقب حركة الأموال وترفع التقارير الى لجنة الامتثال ومجلس الإدارة بشان مدى التزام البنك وامتثاله وفقا لما ورد في المادة 71 من قانون البنك المركزي العراقي . (مهدي علاوي، 2013، 8).

وتعرّف وظيفة الامتثال (بأنها مهمة الرقابة على التزام المصرف بجميع أداراته بالقوانيين والأنظمة والتعليمات وقرارات مجلس إدارة والسياسات والإجراءات الموضوعة من قبل مجلس الإدارة وإدارته العليا بالاستناد الى قانون البنك المركزي وتعليماته). (طيف خالد ،2019، ص317)

وهو أيضاً تلك الأنظمة التي يتم تطبيقها من قبل المصارف من خلال قيام الموظفين بتطبيق الامتثال المصرفي خشيه الوقوع في خطر غسيل الأموال. ((**http://www.fdic .gov**

أما الورقة الصادرة عن منظمة (بازل **II**) فقد عرفت وظيفة الامتثال بكونها (وظيفة مستقله يقوم بتحديد وتقديم النصح والإرشاد والمراقبة ورفع التقارير حول مخاطر الامتثال كنتيجة لعدم الامتثال فالمصرف والتي تتضمن مخاطر عدم الالتزام بالقوانين نتيجة لإخفاقه بالالتزام بالقوانين والأنظمة وقواعد السلوك والممارسات المطبقة. (لجنة بازل، 2005، ص7)

كذلك عرفت وظيفة الامتثال بانها (وظيفةٌ ضمن الهيكل التنظيمي للمصرف إلا أن منظمة (بازل) لم توضح هل أن هذه الوظيفة تدار من شخص معين إم على شكل وحدة قائمة تتألف من مجموعة موظفين يترأسه موظف يقوم بالإشراف على الأنشطة المصرفية المقدمة من المصرف وبيان موقع ذلك المصرف، هل هو حكومي أم أهلي. (بسام موسى سلمان ،2013، ص16).

4-2: أهداف الامتثال المصرفي.

يهدف الامتثال المصرفي الى تحقيق الالتزام بالقوانين الصادرة من البنك المركزي والتي نتجت أصلا عن مقررات مؤتمر (بازل **II**) لسنة 2005 والذي حدد الأهداف الرئيسية لمهمة الامتثال المصرفي وكما يلي:

1 - وظيفة الامتثال من الوظائف المستقلة التي تقوم بعملية تقييم شامل للالتزام بالقوانين المصرفية وكذلك تقديم النصح والإرشاد ومراقبة التقارير المرفوعة حول مهام والتزام مراقب الامتثال فان أول تلك الأهداف هي (التحقق والتأكد من قيام البنك المركزي العراقي بجميع دوائره وتشكيلاته بتطبيق معايير ومتطلبات الامتثال خصوصاً في الإفصاح عن مصادر الأموال وإصدار وتوجيهات واضحة ودقيقة وتقديم الاستشارة والنصح للبنوك العاملة.. (**cpi.iq/news/view/378**)

2-ومن الأهداف التي تسعى الى تحقيقها وظيفة الامتثال المصرفي تطوير وإعادة هندسة الإجراءات وأليات واقتراح إصدار تعليمات عمل واعمامات تصدر للمؤسسات المصرفية والمالية غير المصرفية انطلاقا من مبدا (اعرف زبونك) للإفصاح وتحديد مصادر الأموال في النظام المصرفي ومكافحة جرائم غسيل الأموال التي تستخدم لتمويل الإرهاب وذلك من خلال إثبات شرعية تلك الأموال المودعة في نظام المصرفي المحلي. **cpi.iq/news/view/378**))

وعليه فان المهمتين تشكلان أهدافاً رئيسية لموظف مراقبة الامتثال المصرفي فالمهمة الأول تتعلق بالالتزام القانوني بما يصدر من تعليمات لمنظمة (بازل **II**)، أما المهمة الثانية التي يضعها الامتثال هدفا هي في سلامة أموال المصارف وكونها لم تأتِ عن طريق غسل الأموال.

3-من أهداف وظيفة الامتثال التعاون والتنسيق مع قسم من إدارة المخاطر في تقيم وتحديد المخاطر الداخلية والخارجية التي تنتج عن عدم اتباع السياسة النقدية للبنك المركزي العراقي ومتطلبات الامتثال الدولية خصوصا في الجانب الذي يتعلق بغسيل الأموال وإدارة الجودة الشامل للتعاملات المصرفية وفقا لمقررات واتفاقيات (بازل **II**).

4-تطوير وتأكيد وجود أليات وإجراءات فعالة في التواصل والتنسيق مع الجهات الداخلية ذات العلاقة

ومنها عل سبيل المثال مديرية مراقبة السيطرة والامتثال ونافذة بيع العملات الأجنبية ومديرية الإصدار والخزائن وقسم الرقابة والتدقيق والجهات الخارجية ومنها البنك المركزي الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي ووزارة الخزانة الأمريكية وصندوق النقد الدولي وفقا للاتفاقيات المبرمة بين البنك المركزي وبين الجهات الأخرى.

5-تقديم تقارير دورية عن الامتثال والعمليات التي تجري في البنك المركزي وضبطها مع اتفاقيات (بازل) فضلا عن إن من الأهداف التي يسعى الامتثال لتحقيقها إعطاء المشورة واقتراح الخطط لتنفيذ رؤية ورسالة البنك المركزي بكفاءة وفعالية، كذلك تشخيص برامج التدريب الخاصة بالعاملين في مجال الامتثال المصرفي.

لذلك فإن مجمل الأهداف تقع ضمن دائرة الرقابة المصرفية من أجل تطوير الرقابة الإشرافية نتيجة لما تقع فيه المصارف من مخاطر تهدد وجودها بالإفلاس لذلك فان التزام المصارف بقواعد الامتثال هي الضمان الأكيد لاستمرار تلك المصارف في عملها وتجاهها.

وبشكل عام يمكن استخلاص الأهداف العامة للامتثال بما يلي:

1-تقديم أفضل الخدمات لزبائن المصارف

2-انسيابية الأموال وتداولها بشكل يضمن تحقيق أهداف المصرف

3-نظافة تلك الأموال من الأموال الفرضة أو ما يطلق علية بغسيل الأموال

(cpi.iq/news/view/378)

4-3 مبادئ الأساسية للامتثال المصرفي

للامتثال المصرفي بوصفه وظيفة رقابية إشرافية مبادئ أساسية يقوم عليها وهي تتجه نحو القواعد والمعايير التي وضعتها مقررات (بازل 11) لسنة 2005 ذلك إن الامتثال يلعب دورا حاسما في تحديد المخاطر المصرفية من خلال تطبيق اللوائح والأنظمة والقوانيين كما يعد وسيلة فعالة لإدارة تلك المخاطر. **(Sapouezi,2016,45)**

المبدأ الأول: تشكل الإدارة التنفيذية للمصرف مسؤولية في إعداد سياسة الامتثال ومتابعتها وتقييمها ورفع التقارير الى مجلس الإدارة حول ملائمة ومطابقة فعالية إدارة المصرف. (سلمان، ،2013، ص 15)

المبدأ الثاني: يتولى مجلس الإدارة مسؤولية الإشراف على إدارة عدم الامتثال ويصادق على سياسة الامتثال بوثيقة رسمية ويتابع مدى تطبيقها للمصرف بشكل سنوي لتحديد مدى تطبيق المصرف للأنظمة والقوانين. **(Ergys, 2016, 173)**

المبدأ الثالث: تشكل الإدارة العليا الواجهة المسؤولة عن إنشاء وظيفة الامتثال وفعاليتها داخل المصرف وتقديم المشورة والنصيحة للإدارة العليا حول ضبط المخاطر التي تهدد المصرف.

المبدأ الرابع: ينبغي أن يكون لوظيفة الامتثال وضعاً رسمياً داخل المصرف ويعد أكثر فعالية حينما يصادق مجلس الإدارة على الوثيقة الرسمية لوظيفة مراقب الامتثال واستمرارية التطبيق.

المبدأ الخامس: استقلالية وظيفة الامتثال عن الوظائف الإدارية الأخرى. (سلطان، 2020، 19)

المبدأ السادس: لابد أن تكون الخبرة لدى موظف الامتثال والمؤهلات والشخصية المهذبة لتمكن الموظف من أداء واجباته.

المبدأ السابع: يتحمل مسؤول وظيفة الامتثال مسؤولية إدارة هذه الوظيفة والالتزام بالإجراءات من خلال إعداد التقارير وتقديمها للإدارة متضمنة أبرز المخاطر.

المبدأ الثامن: خضوع وظيفة الامتثال للمراجعة الدورية والتدقيق الداخلي وبيان منهجية المخاطر من خلال التدقيق الدائم داخلياً وخارجياً.

المبدأ التاسع: أن تلتزم كافة المصارف وفروعها بالقوانين واللوائح المعمول بها وتنظيم هيكل عام لوظيفة الامتثال على أن يتناسب ذلك الهيكل مع وظيفة الامتثال ومحدداتها ومطابقتها للشؤون الرقابية والقانونية. (سلمان، 2013، 15).

المبدأ العاشر: بإمكان موظف الامتثال الاستعانة بخبرات خارجية شريطة أن تخضع لموظف الامتثال. (السلطان، 2020، 20).

4-4: أبعاد الامتثال المصرفي

1. الاستقلالية: أن تكون وظيفة الامتثال مستقلة عن أنشطة المصرف الأخرى. أي استقلالية موظف الامتثال من التدخل الخارجي من قبل الإدارة الأخرى في أداء مهام الامتثال. (الركابي، 497ص،2017).

2. التنظيم: يكون لإدارة الامتثال وضع رسمي داخل البنك يمنحها المكانة المناسبة والاستقلالية على أن يكون ذلك مدرجاً في سياسة الامتثال الخاصة بالبنك أو أيّ وثيقة رسمية أخرى وأن تعمم هذه الوثيقة على كافة العاملين في البنك (**miller ,12 ,2014**).
3. الكفاءة والخبرة: أن يكون مسؤول الامتثال على درجة عالية من الكفاءة وان تتوفر لدية خبرة واسعة في العمل البنكي وقدرة فهم مراقبة الامتثال بجميع الأنظمة البنكية والتعليمات الخاصة بمختلف عمليات لبنوك والأنظمة **(Carreta, 2010,11)**
4. تقييم المخاطر: أن تقوم إدارة الامتثال بتقييم ملاءمة سياسة الامتثال وأدلة السياسات والإجراءات بالبنك، والمتابعة الفورية لأي أوجه قصور يتم تحديدها ووضع مقترحات للتعديل عند الضرورة وحث الإدارات المعنية بوضع مقترحات التعديل. **(Basel Committee on Banking Supervision,2005,14)**
5. مراقبة مستوى إدراك أبعاد الامتثال: يقوم برنامج مراقبة الامتثال بمراقبة واختبار مستوى إدراك أبعاد الامتثال من خلال تنفيذ اختبارات كافية وشاملة لمفهوم الامتثال ويجب تقديم تقرير بالنتائج عبر نظام التقارير الى مدير إدارة الامتثال. **(Victor,2017 ,229)**

المبحث الثاني: الجانب العملي للبحث

5- التحليل الوصفي لمحاور الدراسة

تم احتساب الإحصاءات الوصفية كـالتكرارات والنسب المئويـة والمتوسطات والانحـرافات المعيـارية لكل فقرة من فقرات المعلومات الشخصية ولكل متغير من متغيرات محوري الدراسة ا، وكذلك احتساب الأهمية النسبية كقيمة تقديرية وفقاً لمقياس ليكرت الخماسي لكل فقرة من فقرات محوري الدراسة.

5-1: تحليل المعلومات الشخصية لعينة الدراسة (البيانات العامة)

جدول رقم (1) يبين الجدول توصيف عينة البحث من حيث العنوان الوظيفي، الشهادة، الاختصاص، سنوات الخدمة

1	العنوان الوظيفي	التكرارات	النسبة المئوية
	مدير قسم الامتثال	20	%20
	م. مدير قسم الامتثال	16	%16
	مراقب الامتثال	10	%10
	مدير إدارة مخاطر	10	%10
	خبير مالي	8	%8
	محلل مخاطر	6	%6
	أخرى	30	%30
	المجموع	100	100
2	التحصيل العلمي		
	بكالوريوس	55.7	%55.7
	ماجستير	31.3	%31.3
	دكتوراه	9.6	% 9.6
	غير ذلك	3.4	%3.4
	المجموع	100	100
3	التخصص العلمي		
	علوم مالية ومصرفية	23.3	%23.3
	محاسبة	37.1	%37.1

	إدارة أعمال	12.2	%12.2
	اقتصاد	15.2	%15.2
	غير ذلك	12.2	%12.2
	المجموع	100	100
4	سنوات الخدمة		
	اقل من5 سنوات	9.5	% 9.5
	10 -5	29.3	% 29.3
	15-10	28.4	%28.4
	20-15	18.1	%18.1
	20سنة فأكثر	14.7	%14.7
	المجموع	100	100

المصدر: أعداد الباحثة

تضمن القسم الأول من الاستبانة على معلومات تصف بعض الخصائص للعينة ، والجدول رقم (1) يعطي توصيف للعينة فقد تبين أن توزيع أفراد العينة حسب العنوان الوظيفي ، إذ بلغت نسبة المستجيبين الذين يحملون صفة (مدير قسم الامتثال) (20%) ، و بلغت نسبة المستجيبين الذين يحملون صفة (م.مدير قسم الامتثال) (16%) والذين يحملون صفة (مراقب الامتثال) (10%) والذين يحملون صفة (مدير إدارة المخاطر) (10%) ، والذين يحملون صفة (خبير مالي) (8%) ، بينما كانت اقل نسبة للمستجيبين الذين يحملون صفة (محلل مخاطر) (6%) ، وان نسبة (30%) من المستجيبين يحملون صفات وظيفية أخرى لم تذكر في الاستبيان . وكذلك يبين الجدول أن توزيع أفراد العينة حسب التحصيل العلمي، وكانت أكبر نسبة للمستجيبين الذين يحملون شهادة البكالوريوس إذ بلغت نسبتهم (55,7%) وهي أكثر من نصف عينة الدراسة، تلتها نسبة المستجيبين الذين يحملون شهادة الماجستير بنسبة (31,3 %) وتمثل أكثر من ربع عينة الدراسة، ومن ثم نسبة المستجيبين الذين يحملون شهادة الدكتوراه بنسبة (9,6 %)، وكانت اقل نسبة للمستجيبين الذين شهادات أخرى، إذ بلغت نسبتهم (3,4 %) من أجمالي عينة الدراسة. كما يتضح من الجدول أعلاه أن توزيع أفراد العينة حسب التخصص العلمي، وكانت أكبر نسبة للمستجيبين من ذوي اختصاص المحاسبة إذ بلغت نسبتهم (37,1%)، تلتها نسبة المستجيبين من ذوي الاختصاص العلوم المالية والمصرفية بنسبة (23,3%) من أجمالي عينة الدراسة، وبلغت نسبة المستجيبين من ذوي اختصاص الاقتصاد إذ بلغت نسبتهم (15,2%)، وتساوت نسب المستجيبين من ذوي اختصاص إدارة الأعمال مع الذين يحملون اختصاصات أخرى إذ بلغت النسبتان (12,2%). وكذلك يتضح من الجدول أعلاه أن نسبة المستجيبين الذين سنوات خدمتهم (اقل من 5 سنوات) (9,5%) من أجمالي العينة وهي اقل نسبة، ونسبة المستجيبين الذين تتراوح سنوات خدمتهم بين (5-10) سنوات بنسبة (29,3%)، وكانت نسبة المستجيبين الذين سنوات خدمتهم (10-15) سنة بنسبة (28,4%) من أجمالي أفراد العينة، أما المستجيبين الذين سنوات خدمتهم تتراوح بين (15- 20) سنة (18,1%)، بينما كانت نسبة للمستجيبين الذين سنوات خدمتهم (20 سنة فأكثر) (14,7%)

2-5: التحليل الوصفي المحوري الدراسة

الجداول الأتية تبين الإحصاءات الوصفية كالتكرارات والنسب المئوية لمتغيرات البحث كافة، وكذلك المتوسطات الموزونة والانحرافات المعيارية لكل متغير من متغيرات محوري الدراسة، فضلاً عن احتساب الأهمية النسبية والتي تم احتسابها كقيمة تقديرية وفقاً لمقياس ليكرت الخماسي.

1-2-5 المحور الأول الرقابة الإشرافية

تبين نتائج الجدول (2) أدناه التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ، فضلاً عن الأهمية النسبية لجميع فقرات المحور الأول (الرقابة الإشرافية) من الدراسة ، ومن خلال نتائج الجدول يتضح أن الفقرة (**y12**) (ضرورة وجود تعليمات واضحة لأساليب المراجعة الرقابية) (ضمن المراجعة الرقابية) حصلت على اعلى أهمية نسبية من بين فقرات المحور الأول من الاستبيان إذ بلغت (91.16) ، بمتوسط حسابي قدره (4.558) وانحراف معياري (0.55) ، وهذا يعني أن الفقرة (**y12**)

قد حققت اعلى مستوى من الاتفاق حسب أراء عينة الدراسة ، تلتها الفقرة (**y11**) (أن المراجعة الرقابية ضرورية في الهيكل التنظيمي للمصرف) (أيضا ضمن المراجعة الرقابية) إذ كانت الأهمية النسبية لها (88.8) بمتوسط حسابي (4.44) وانحراف معياري (0.567) ، ثم تلتها الفقرة (**y13**) (أن إدراك العاملين في القطاع المصرفي بمفهوم الرقابة وأهدافها يعزز من فعالية وكفاءة الجهات الرقابية) وهي كذلك ضمن المراجعة الرقابية إذ كانت أهميتها النسبية (88.6) بمتوسط (4.43) وانحراف معياري (0.613) . بينما نالت الفقرة (**y15**) (يمتاز العمل المصرفي الذي نزاوله بالشفافية العالية) وهي أيضا ضمن المراجعة الرقابية اقل أهمية نسبية من بين جميع فقرات المحور الأول من الاستبيان إذ بلغت (67.74) بمتوسط حسابي (3.387) وانحراف معياري (0.983).

جدول (2) يمثل الرقابة الإشرافية من الدراسة

الاسئلة	التكرارات					النسبة المئوية					الوسط الحسابي المرزون	الانحراف المعياري	الاهمية النسبية	الاولية حسب الاهمية النسبية
	اتفق بشدة	اتفق	محايد	لا اتفق	لا اتفق بشدة	اتفق بشدة	اتفق	محايد	لا اتفق	لا اتفق بشدة				
X11	51	57	1	1	0	54,9	51,4	0.9	0,9	0	4.44	0.567	88.8	الثاني
X12	64	46	0	1	0	57.7	41.4	0	0.9	0	4.558	0.55	91.16	الاول
X13	55	51	4	1	0	49.5	45.9	3.6	0.9	0	4.43	0.613	88.6	الثالث
X14	46	59	5	1	0	41.4	53.2	4.5	0.9	0	4.351	0.612	87.02	الرابع
X15	18	28	45	19	1	16.2	25.2	40.5	17.1	0.9	3.387	0.983	67.74	الخامس والعشرون
X21	39	67	5	0	0	35.1	60.4	4.5	0	0	4.306	0.552	86.12	السادس
X22	34	51	20	6	0	30.6	45.9	18	5.4	0	4.0182	0.841	80.364	الثالث عشر
X23	21	48	33	9	0	18.9	43.2	29.7	8.1	0	3.729	0.862	74.58	الثالث والعشرون
X24	45	43	15	8	0	40.5	38.7	13.5	7.2	0	4.126	0.905	82.52	التاسع
X25	23	62	22	3	1	20.7	55.9	19.8	2.7	0.9	3.9273	0.771	78.546	التاسع عشر
X31	24	71	15	1	0	21.6	64	13.5	0.9	0	4.063	0.622	81.26	الثاني عشر
X32	41	53	13	3	1	36.9	47.7	11.7	2.9	0.9	4.171	0.807	83.42	الثامن
X33	33	68	10	0	0	29.7	61.3	9	0	0	4.207	0.589	84.14	السابع
X34	17	55	30	9	0	15.3	49.5	27	8.1	0	3.72	0.822	74.4	الرابع والعشرون
X35	30	51	27	3	0	27	45.9	24.3	2.7	0	3.973	0.791	79.46	السابع عشر
X41	28	72	6	5	0	25.2	64.9	5.4	4.5	0	4.108	0.692	82.16	الحادي عشر
X42	20	69	20	2	0	18	62.2	18	1.8	0	3.964	0.659	79.28	الثامن عشر

الرابع عشر	80.36	0.725	4.018	0	2.7	17.1	55.9	24.3	0	3	19	62	27	X43
الخامس	86.48	0.74	4.324	0	3.6	5.4	45.9	45	0	4	6	51	50	X44
العاشر	82.34	0.828	4.117	0.9	2.7	15.3	45.9	35.1	1	3	17	51	39	X45
العشرون	78.54	0.722	3.927	0	1.8	24.3	53.2	20.7	0	2	27	59	23	X51
الثاني والعشرون	77.28	0.803	3.864	0	3.6	28.8	45	22.5	0	4	32	50	25	X52
الخامس عشر	80	0.762	4	0	3.6	18	53.2	25.2	0	4	20	59	28	X53
الحادي والعشرون	77.82	0.755	3.891	0.9	1.8	23.4	55	18.9	1	2	26	61	21	X54
السادس عشر	79.82	0.680	3.991	0	2.7	15.3	62.2	19.8	0	3	17	69	22	X55

المصدر: أعداد الباحثة

5-2-2المحور الثاني الامتثال المصرفي

توضح نتائج الجدول (**3**) الإحصاءات الوصفية لجميع فقرات المحور الثاني (الامتثال المصرفي) من الدراسة ، ومن خلال النتائج يتضح أن الفقرة(**x14**) (ضرورة بيان الدور الرئيسي في أداء مهمة الامتثال المصرفي) ضمن (الاستقلالية) حصلت اعلى نسبة من الأهمية النسبية من بين جميع فقرات المحور الثاني للاستبيان ، إذ بلغت أهميتها النسبية (85.58) ، وبمتوسط حسابي (4.279) وانحراف معياري (0.689) ، تلتها الفقرة (**x25**) (تحسين الأداء التشغيلي في المصرف يعزز من قدرته التنافسية) ضمن (التنظيم) إذ بلغت أهميتها النسبية (85.22) بمتوسط حسابي قدره (4.261) وانحراف معياري (0.656) ، وجاءت في المرتبة الثالثة من حيث الأهمية النسبية الفقرة (**x15**) (يتم اتخاذ القرارات الخاصة بالامتثال بعيدا عن التدخلات الخارجية) ضمن (الاستقلالية) إذ بلغت أهميتها (82.88) بمتوسط (4.144) وانحراف معياري (0.913). ونالت الفقرة (**x54**) (تعمل المصارف على تحديث وصيانة الأجهزة المستخدمة في عملياتها باستمرار) ضمن (مراقبة مستوى إدراك أبعاد الامتثال) اقل نسبة من الأهمية النسبية من بين فقرات المحور الثاني للاستبيان، إذا بلغت (69.54) بمتوسط حسابي (3.477) وانحراف معياري (0.797).

جدول (3) يمثل متغير الامتثال المصرفي للاستبيان

الأسئلة	التكرار					النسبة المئوية					الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	الأولية حسب الأهمية النسبية
	اتفق بشدة	اتفق	محايد	لا اتفق	اتفق بشدة لا	اتفق بشدة	اتفق	محايد	لا اتفق	اتفق بشدة لا				
y11	34	62	9	6	0	30.6	55.9	8.1	5.4	0	4.12	0.772	82.4	الخامس
Y12	30	48	25	8	0	27	43.2	22.5	7.2	0	3.9	0.883	78	الخامس عشر
Y13	40	50	17	4	0	36	45	15.3	3.6	0	4.135	0.803	82.7	الرابع
Y14	44	56	9	2	0	39.5	50.5	8.1	1.8	0	4.279	0.689	85.58	الأول
Y15	45	46	12	7	1	40.5	41.4	10.8	6.3	0.9	4.144	0.913	82.88	الثالث
Y21	20	58	29	4	0	18	52.3	26.1	3.6	0	3.8463	0.753	76.926	الثامن عشر
Y22	31	52	21	7	0	27.9	46.8	18.9	6.3	0	3.9642	0.852	79.284	التاسع
Y23	13	44	42	11	1	11.7	38.7	38.7	9.9	0.9	3.504	0.862	70.08	الرابع والعشرون
Y24	31	51	21	8	0	27.9	45.9	18.9	7.2	0	3.945	0.872	78.9	الحادي عشر
Y25	41	59	10	1	0	36.9	53.2	9.0	0.9	0	4.261	0.656	85.22	الثاني
Y31	36	52	19	4	0	32.4	46.8	17.1	3.6	0	4.081	0.799	81.62	السابع
Y32	26	53	30	2	0	23.4	47.7	27.0	1.8	0	3.927	0.759	78.54	الرابع عشر
Y33	21	46	36	5	3	18.9	40.5	32.4	5.4	0	3.675	0.935	73.5	الثاني والعشرون
Y34	18	55	27	10	1	15.3	49.5	24.3	9.9	0.9	3.684	0.884	73.68	الحادي والعشرون
Y35	19	44	29	19	0	17.1	39.6	26.1	17.1	0	3.567	0.968	71.34	الثالث والعشرون
Y41	25	60	21	5	0	21.6	54.1	19.8	4.5	0	3.9271	0.771	78.542	الثالث عشر
Y42	30	54	20	6	1	27.0	47.7	18.0	6.3	0.9	3.936	0.887	78.72	الثاني عشر
Y43	26	64	20	1	0	23.4	57.7	17.1	1.8	0	4.027	0.693	80.54	الثامن
Y44	29	55	21	6	0	26.1	49.5	18.9	5.4	0	3.964	0.819	79.28	العاشر
Y45	32	62	15	2	0	28.8	55.9	13.5	1.8	0	4.117	0.697	82.34	السادس
Y51	27	52	24	7	0	24.3	46.8	21.6	7.2	0	3.882	0.860	77.64	السادس عشر

التاسع عشر	**76.92**	0.926	3.846	0	**9.0**	**24.3**	**39.6**	**27.0**	**0**	**10**	**27**	**44**	**30**	**Y52**
عشرون	**74.58**	0.962	3.729	**1.8**	**9.9**	**22.5**	**45.0**	**20.7**	**2**	**11**	**25**	**50**	**23**	**Y53**
الخامس والعشرون	**69.54**	0.797	3.477	**3.6**	**13.5**	**27.9**	**41.4**	**13.5**	**4**	**15**	**30**	**46**	**16**	**Y54**
السابع عشر	**77.1**	0.784	3.855	**0**	**5.4**	**22.5**	**53.2**	**18.9**	**0**	**6**	**24**	**60**	**21**	**Y55**

المصدر: أعداد الباحثة

6- قياس صدق وثبات استمارة الاستبيان:

6-1: صدق المقياس

1- الاتساق الداخلي: يقصد بصدق الاتساق الداخلي مدى اتساق كل فقرة من فقرات الاستبانة مع البعد الذي تنتمي اليه، وقد تم حساب الاتساق الداخلي للاستبانة من خلال حساب معاملات الارتباط بين كل فقرة والدرجة الكلية للبعد الفرعي الذي تنتمي اليه. فضلا عن إيجاد معاملات الارتباط بين كل بعد فرعي والدرجة الكلية للبعد الرئيسي الذي ينتمي اليه.

يوضح الجدول (4) معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات الرقابة الإشرافية والدرجة الكلية لنفس البعد الفرعي الذي تنتمي اليه الفقرة، وبين كل بعد فرعي والدرجة الكلية للبعد الرئيسي. إذ يتبين إن معاملات الارتباط جميعها كانت ذات دلالة معنوية، إذ مستوى المعنوية **Sig**.)) المصاحبة لمعاملات الارتباط اقل من مستوى المعنوية المحدد للاختبار α=0.05. لذلك نستنتج إن البعد كان صادقاً لما وضع مفردات لقياسه.

جدول (4): معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات الرقابة الإشرافية والأبعاد الفرعية والدرجة الكلية لذلك البعد

البعد الرئيسي	البعد الفرعي	الفقرة	معاملات ارتباط بيرسون	
الرقابة الإشرافية	المراجعة الرقابية	أن المراجعة الرقابية ضرورية في الهيكل التنظيمي للمصرف	**0.514****	**0.640****
		ضرورة وجود تعليمات واضحة لأساليب المراجعة الرقابية.	**0.662****	
		إن إدراك العاملين في القطاع المصرفي بمفهوم الرقابة وأهدافها يعزز من فعالية وكفاءة الجهات الرقابية.	**0.528****	
		إن تفعيل الرقابة الإشرافية من قبل إدارة المصرف يعمل على معالجة المخاطر.	**0.588****	
		يمتاز العمل المصرفي الذي نزاوله بالشفافية العالية	**0.611****	
	المسؤوليات والأهداف والصلاحيات	إدارة المؤسسة دور في تسهيل مهمات المراقبين	**0.579****	**0.805****
		تخضع التقارير المالية السنوية الى المراجعة من قبل الإدارة العليا قبل إعلانها	**0.656****	
		الصلاحيات الممنوحة للموظفين مستوفية تنسجم مع القوانين والتعليمات النافذة.	**0.693****	
		أن موظفي المصرف لا بد إن يكونوا متخصصين في العمل المالي والمحاسبي.	**0.512****	
		إن تكون الصلاحيات ضمن قواعد ومقترحات الرقابة الإشرافية.	**0.708****	
	أساليب الإشراف	استقبال البيانات ذات الصلة بأداء المصرف من المراجع العليا أحد المهام التي يقوم بها الموظف المختص.	**0.593****	**0.832****
		تنظيم البيانات المصرفية بشكل إليكتروني كفوء	**0.715****	
		الإشراف على إدارة البيانات وتنظيمها في المصرف	**0.624****	

		تستطيع إدارة المصرف التعامل مع المواقف غير المتوقعة بمهنية عالية	**0.669 **	
		يستثمر المصرف وسائل الإعلام المسموعة والمقروءة في التعريف عن أهدافه ومنجزاته	**0.637 **	
		يمكن الكشف عن المشكلات المالية بالاعتماد على التقارير المالية والعمل على معالجتها	**0.684 **	
0.741	التقارير الإشرافية	المساهمة مع الآخرين في صياغة الغايات العليا للمصرف.	**0.623 **	
		أقوم بتوزيع الموارد المتاحة (مادية، وبشرية، معلوماتية) بين الأنشطة والفعاليات المختلفة.	**0.722 **	
		البحث عن الفرص الجديدة واستغلال الفرص المتاحة لتحقيق التفوق التنافسي	**0.737 **	
		مشاركة العاملين في صناعة القرارات يحدد توجهات المصرف ونطاق أعمالها.	**0.716 **	
0.820 **	الصلاحيات التصحيحية والجزائية للسلطات الإشرافية	يستعمل مسؤولي الصلاحيات التصحيحية والجزائية مهامهم لتحقيق سلامة العمل المصرفي.	**0.702 **	
		تتمتع السلطة الرقابية الداخلية برؤية ذات أبعاد شمولية يتم من خلالها وضع الأعمال المصرفية في الطريق الصحيح.	**0.779 **	
		يستطيع التصدي للمخاطر المصرفية والنهوض بها إلى واقع ممكن التطبيق ضمن رسالة المصارف وأهدافها.	**0.824 **	
		يجتهد في معرفة ما يجب عمله للتحرك باتجاه الرؤية التصحيحية والجزائية.	**0.808 **	
		تمتلك السلطة الرقابية القدرة على إقناع الآخرين وتحفيزهم ضمن عمل السلطات الإشرافية	**0.765 **	
ملاحظة: ** تشير الى مستوى المعنوية المصاحب لمعامل الارتباط (**Sig**.) اقل من **α**=0.05				

المصدر أعداد الباحثة

يوضح الجدول (5) معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات الامتثال المصرفي والدرجة الكلية للبعد الفرعي الذي تنتمي اليه، وبين كل بعد فرعي والدرجة الكلية للبعد الرئيسي. إذ يتبين إن معاملات الارتباط جميعها ذات دلالة معنوية، إذ كانت مستوى المعنوية **Sig**.)) المصاحبة لمعاملات الارتباط اقل من مستوى المعنوية المحدد للاختبار **α**=0.05. لذلك نستنتج إن البعد كان صادقاً لما وضع مفردات لقياسه.

جدول (5): معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات الامتثال المصرفي والأبعاد الفرعية والدرجة الكلية لذلك البعد

البعد الرئيسي	البعد الفرعي	الفقرة	معاملات ارتباط بيرسون	
الامتثال المصرفي	الاستقلالية	يعتمد موظف الامتثال على بيانات المصرف في اتخاذ القرار.	**0.656***	**0.633****
		تتوفر الظروف المناسبة لتحسين الاستقلالية.	**0.698***	
		هناك ضرورة لاستقلالية الامتثال المصرفي عن أنشطة المصرف.	**0.749 **	
		ضرورة بيان الدور الرئيسي في أداء مهمة الامتثال المصرفي.	**0.750 **	

		يتم اتخاذ القرارات الخاصة بالامتثال بعيدا عن التدخلات الخارجية		
	0.778**			
0.803**	0.770**	تنظيم إنتاجية العمل في المصرف جيدة مقارنة بالمنافسين.	التنظيم	
	0.685**	تنظيم عدد الأفراد العاملين في المصرف كافيا للقيام بالعمليات التشغيلية للمصرف بكفاءة وفاعلية.		
	0.751**	هناك نمو في ودائع المصرف خلال السنوات الثلاثة الأخيرة.		
	0.822**	يهتم المصرف بتحسين الأداء التشغيلي لعملياته باستمرار.		
	0.634**	تحسين الأداء التشغيلي في المصرف يعزز من قدرته التنافسية.		
0.786**	0.726**	يسعى المصرف إلى إدخال المختصين بالامتثال لديه في دورات تدريبية لتحسين مهاراتهم وقدراتهم في تقديم الخدمات المصرفية بالجودة المناسبة.	الكفاءة والخبرة	
	0.732**	يعمل المصرف على إعداد خطة لتحديد الاحتياجات التدريبية للمختصين بالامتثال لديه.		
	0.798**	يشجع المصرف موظفي الامتثال لديه على إكمال تعليمهم العالي.		
	0.802**	ينسق المصرف مع الجامعات العراقية لإقامة دورات تدريبية وتعليمية لموظفي الامتثال لديه لتحسين أدائهم المصرفي.		
	0.777**	يكافئ المصرف العاملين في أقسام وشعب الامتثال المتميزين في الدورات التدريبية والتعليمية.		
0.820**	0.742**	يسعى المصرف لإقامة نظام معلوماتي للتدريب والتعليم للحد من المخاطر.	تقييم المخاطر	
	0.836**	يدرب مصرفنا الأفراد العاملين لديه على أداء مختلف الخدمات المصرفية باستمرار لتفادي المخاطر.		
	0.689**	الاهتمام المصرف بالسياسات الداخلية للمصرف.		
	0.726**	العمل على تحسين التعامل مع الزبائن لتجنب المخاطر.		
	0.673**	يحافظ المصرف على نسبة مقبولة من كفاية راس المال لديه تجنبا للمخاطر غير المتوقعة.		

	مراقبة مستوى إدراك أبعاد الامتثال	تعمل المصارف على تقديم خدمات بأسلوب جديد.	0.838**	0.813**
		تقوم المصارف بتحسين جودة خدماته باستمرار.	0.882**	
		تهتم المصارف بتبسيط إجراءات عملياته الإدارية باستمرار.	0.865**	
		تعمل المصارف على خفض تكلفة خدماته باستمرار.	0.802**	
		تعمل المصارف على تحديث وصيانة الأجهزة المستخدمة في عملياتها باستمرار.	0.792**	
ملاحظة: ** تشير الى مستوى المعنوية المصاحب لمعامل الارتباط (Sig.) اقل من α=0.05				

المصدر: أعداد الباحثة

6-2 الصدق البنائي: يعتبر الصدق البنائي أحد مقاييس صدق الأداة والذي يقيس مدى تحقق الأهداف التي تريد الأداة الوصول اليها، ويبين مدى ارتباط كل بعد من أبعاد الدراسة بالدرجة الكلية لفقرات الاستبانة. يبين الجدول (6) أن جميع معاملات الارتباط في جميع أبعاد الاستبانة دالة إحصائيا لكون مستوى المعنوية (Sig.) المصاحب لمعاملات ارتباطها بالدرجة الكلية لفقرات الاستبانة اقل من مستوى المعنوية المحدد للاختبار α=0.05

جدول (6): معاملات الارتباط بين كل بعد من أبعاد الدراسة والدرجة الكلية لفقرات الاستبانة

الأبعاد	معامل ارتباط بيرسون
الرقابة الإشرافية	**0.879****
الامتثال المصرفي	**0.930****

ملاحظة: ** تشير الى مستوى المعنوية المصاحب لمعامل الارتباط (Sig.) اقل من α=0.05

6-3 ثبات الاستبانة: يقصد بثبات الاستبانة هو أن يعطي الاستبيان نفس النتائج إذا أعيد عدة مرات متتالية. وقد تم إيجاد ثبات استبانة الدراسة من خلال حساب معامل الفا كرونباخ، وكانت النتائج ملخصة بالجدول (7).

جدول (7): نتائج معامل الفا كرونباخ والصدق الذاتي

ابعاد الدراسة	عدد الفقرات	قيمة معامل الفا كرونباخ	الصدق الذاتي
الرقابة الاشرافية	**25**	**0.884**	**0.940**
الامتثال المصرفي	**25**	**0.885**	**0.941**
المجموع	**50**	**0.922**	**0.960**

(الصدق الذاتي= الجذر التربيعي الموجب لمعامل الفا كرونباخ)

إذ يتضح من نتائج الجدول (7) أن قيمة معامل الفا كرونباخ مرتفعة لكل بعد (الرقابة الإشرافية إذ بلغت، إذ بلغت (0.884) والامتثال المصرفي بلغت (0.885) بينما بلغت لجميع الأبعاد (0.922) ويلاحظ أن قيمة معامل الفا كرونباخ لجميع الأبعاد مجتمعة أكبر من قيمة المعامل لكل بعد وهذا بطبيعة الحال عائد الى خاصية معامل الفا كرونباخ الذي يزداد بزيادة عدد الفقرات والأخير بدوره يؤدي الى زيادة الثبات. كما نلاحظ أن قيمة الصدق الذاتي ظهرت مرتفعة لأبعاد الدراسة إذ بلغت (0.940، 0.941) بينما بلغت لجميع الأبعاد 0.960 إذ يعطي مؤشراً واضحاً على أن الثبات مرتفع ودال إحصائيا.

6-4 اختبار علاقات الارتباط:

تم استعمال مصفوفة الارتباطات (معاملات الارتباط البسيط بيرسون **Pearson**) لغرض اختبار فرضيات التحقق من قوة واتجاه علاقة الارتباط بين المتغيرات وأبعادها في الفرضيات الرئيسة والفرعية، إذ يشير (Sig.) في الجدول الى القيمة الاحتمالية التي تختبر معنوية معامل الارتباط البسيط. ويتم الحكم على مقدار قوة العلاقة ونوعها من خلال قيمة معامل الارتباط. وأدناه سيتم التطرق لمناقشة نتائج اختبار فرضيات العلاقة.

•الفرضية الرئيسية الأولى

H0: لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين أبعاد الامتثال المصرفي وأبعاد الرقابة الإشرافية بمستوى معنوية 5%

H1: توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين أبعاد الامتثال المصرفي وأبعاد الرقابة الإشرافية بمستوى معنوية 5%

والتي تتفرع الى الفرضيات الأتية:

-الفرضية الفرعية الأولى:

H0: لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين أبعاد الامتثال المصرفي و بعد المراجعة الرقابية

H1: توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين أبعاد الامتثال المصرفي و بعد المراجعة الرقابية

تم تلخيص معاملات الارتباط بين بعد المراجعة الرقابية وكل بعد من أبعاد الامتثال المصرفي (الاستقلالية، التنظيم، الكفاءة والخبرة، تقييم المخاطر، مراجعة مستوى إدراك أبعاد الامتثال) الى جانب مستوى المعنوية لاختبارها **Sig** في الجدول (**8**) أدناه

جدول (8): مصفوفة الارتباط بين أبعاد الامتثال المصرفي وبعد الرقابة الإشرافية (n111=)

المتغير	المراجعة الرقابية	Sig	الدلالة
الاستقلالية	0.404	0.000	معنوي
التنظيم	0.404	0.000	معنوي
الكفاءة والخبرة	0.156	0.102	غير معنوي
تقييم المخاطر	0.244	0.010	معنوي
مراجعة مستوى ادراك ابعاد الامتثال	0.172	0.072	غير معنوي

المصدر: إعداد الباحثة وفقا لنتائج الحاسوب باستعمال برنامج**SPSS Ver. 22**

يتبين من جدول (**8**) أن هنالك علاقة ارتباط طردية معنوية بين المتغيرات (الاستقلالية ، التنظيم ، الكفاءة والخبرة ، تقييم المخاطر ، مراجعة مستوى ادراك أبعاد الامتثال) ومتغير المراجعة الرقابية، اذ ظهرت قيمة معامل الارتباط(0.404 ، 0.404 ، 0.244،) موجبة (اقل 0.50) وذات دلالة معنوية (**Significant**) عند مستوى معنوية 0.05 معنوية لكون قيمة **Sig**. البالغة ((0.000 اقل من مستوى المعنوية 0.05وتدل هذه النتيجة على رفض فرضية العدم (**H0**) وقبول فرضية البديلة (**H1**) بمعنى (توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين الامتثال المصرفي و بعد الرقابة الإشرافية). أما المتغيرين (الكفاءة والخبرة، مراجعة مستوى إدراك أبعاد الامتثال) فقد امتلكا علاقة طردية ضعيفة غير معنوية إذ ظهرت قيمة معامل الارتباط (0.172,0.156) موجبة (اقل 0.50) وذات دلالة غير معنوية (**Significant**) عند مستوى معنوية 0.05لكون قيمة **Sig**. لهما (0.102 ،0.072) أكبر من مستوى المعنوية 0.05.

-الفرضية الفرعية الثانية:

H0: لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين أبعاد الامتثال المصرفي وبعد المسؤوليات والأهداف والصلاحيات

H1: توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين أبعاد الامتثال المصرفي و بعد المسؤوليات والأهداف والصلاحيات

تم تلخيص معاملات الارتباط بين بعد (المسؤوليات والأهداف والصلاحيات) وكل بعد من أبعاد الامتثال المصرفي (الاستقلالية، التنظيم، الكفاءة والخبرة، تقييم المخاطر، مراجعة مستوى إدراك أبعاد الامتثال) الى جانب مستوى المعنوية لاختبارها **Sig** في الجدول (9) أدناه

جدول (9): مصفوفة الارتباط بين أبعاد الامتثال المصرفي وبعد المسؤوليات والأهداف والصلاحيات n=111

المتغير	المسؤوليات والاهداف والصلاحيات	Sig	الدلالة
الاستقلالية	0.343	.000	معنوي
التنظيم	0.343	.000	معنوي
الكفاءة والخبرة	0.341	.000	معنوي
تقييم المخاطر	0.468	.000	معنوي
مراجعة مستوى إدراك ابعاد الامتثال	0.350	.001	معنوي

المصدر: إعداد الباحثة وفقا لنتائج الحاسوب باستعمال برنامج**Ver. 22 SPSS**

يتبين من جدول (9) أن هنالك علاقة ارتباط طردية معنوية بين المتغيرات (الاستقلالية ، التنظيم ، الكفاءة والخبرة ، تقييم المخاطر ، مراجعة مستوى ادراك أبعاد الامتثال) ومتغير المسؤوليات والأهداف والصلاحيات إذ ظهرت قيمة معامل الارتباط(0.343، 0.343، 0.341 ، 0.305,0.468) موجبة (اقل 0.50) وذات دلالة معنوية (**Significant**) عند مستوى معنوية 0.05 معنوية لكون قيمة **Sig**. البالغة ((0.000 اقل من مستوى المعنوية (0.05)وتدل هذه النتيجة على رفض فرضية العدم (**H0**) وقبول فرضية البديلة (**H1**) بمعنى (توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين أبعاد الامتثال المصرفي و بعد المسؤوليات والأهداف والصلاحيات).

-الفرضية الفرعية الثالثة:

H0: لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين أبعاد الامتثال المصرفي و بعد أساليب الأشراف

H1: توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين أبعاد الامتثال المصرفي و بعد أساليب الأشراف

تم تلخيص معاملات الارتباط بين بعد (أساليب الأشراف) وكل بعد من أبعاد الامتثال المصرفي (الاستقلالية، التنظيم، الكفاءة والخبرة، تقييم المخاطر، مراجعة مستوى إدراك أبعاد الامتثال) الى جانب مستوى المعنوية لاختبارها **Sig** في الجدول (10) أدناه.

جدول (10): (مصفوفة الارتباط بين أبعاد الامتثال المصرفي وبعد أساليب الأشراف) (n=111)

المتغير	اساليب الاشراف	Sig	الدلالة
الاستقلالية	0.436	0.000	معنوي
التنظيم	0.436	0.000	معنوي
الكفاءة والخبرة	0.376	0. 000	معنوي
تقييم المخاطر	0.458	0.000	معنوي
مراجعة مستوى إدراك ابعاد الامتثال	0.451	0.000	معنوي

المصدر: إعداد الباحثة وفقا لنتائج الحاسوب باستعمال برنامج**Ver. 22 SPSS**

يتبين من جدول (10) أن هنالك علاقة ارتباط طردية معنوية بين المتغيرات (الاستقلالية ، التنظيم ، الكفاءة والخبرة ، تقييم المخاطر ، مراجعة مستوى ادراك أبعاد الامتثال) ومتغير أساليب الأشراف إذ ظهرت قيمة معامل الارتباط(0.436، 0.436،

0.376 ، 0.451,0.458) موجبة (اقل 0.50) وذات دلالة معنوية (**Significant**) عند مستوى معنوية 0.05 لكون قيمة **Sig**. البالغة ((0.000 اقل من مستوى المعنوية (0.05)وتدل هذه النتيجة على رفض فرضية العدم (**H0**) وقبول فرضية البديلة (**H1**) بمعنى (توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين أبعاد الامتثال المصرفي و بعد أساليب الأشراف)

الفرضية الفرعية الرابعة:

H0: لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين أبعاد الامتثال المصرفي و بعد التقارير الإشرافية

H1: توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين أبعاد الامتثال المصرفي و بعد التقارير الإشرافية

تم تلخيص معاملات الارتباط بين بعد التقارير الإشرافية وكل بعد من أبعاد الامتثال المصرفي (الاستقلالية، التنظيم، الكفاءة والخبرة، تقييم المخاطر، مراجعة مستوى إدراك أبعاد الامتثال) الى جانب مستوى المعنوية لاختبارها **Sig** في الجدول (11) أدناه.

جدول (11): مصفوفة الارتباط بين أبعاد الامتثال المصرفي وبعد التقارير الإشرافية(n=111)

المتغير	التقارير الاشرافية	Sig	الدلالة
الاستقلالية	0.286	0.002	معنوي
التنظيم	0.286	0.002	معنوي
الكفاءة والخبرة	0.280	0. 003	معنوي
تقييم المخاطر	0.287	0.002	معنوي
مراجعة مستوى إدراك ابعاد الامتثال	0.210	0.027	معنوي

المصدر: إعداد الباحثة وفقا لنتائج الحاسوب باستعمال برنامج**Ver. 22 SPSS**

يتبين من جدول (11) أن هنالك علاقة ارتباط طردية ضعيف معنوية بين المتغيرات (الاستقلالية ، التنظيم ، الكفاءة والخبرة ، تقييم المخاطر ، مراجعة مستوى ادراك أبعاد الامتثال) ومتغير التقارير الإشرافية إذ ظهرت قيمة معامل الارتباط(0.286، 0.286، 0.280، 0.210,0.287) موجبة (اقل 0.50) وذات دلالة معنوية (**Significant**) عند مستوى معنوية 0.05 لكون قيمة **Sig**. البالغة ((0.000 اقل من مستوى المعنوية (0.05)وتدل هذه النتيجة على رفض فرضية العدم (**H0**) وقبول فرضية البديلة (**H1**) بمعنى (توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين أبعاد الامتثال المصرفي و بعد التقارير الإشرافية)

الفرضية الفرعية الخامسة:

H0: لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين إبعاد الامتثال المصرفي و بعد الصلاحيات التصحيحية والجزائية للسلطات الإشرافية

H1: توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين إبعاد الامتثال المصرفي و بعد الصلاحيات التصحيحية والجزائية للسلطات الإشرافية

تم تلخيص معاملات الارتباط بين بعد الصلاحيات التصحيحية والجزائية للسلطات الإشرافية وكل بعد من إبعاد الامتثال المصرفي (الاستقلالية، التنظيم، الكفاءة والخبرة، تقييم المخاطر، مراجعة مستوى إدراك إبعاد الامتثال) الى جانب مستوى المعنوية لاختبارها **Sig** في الجدول (12) أدناه.

- جدول (12): مصفوفة الارتباط بين إبعاد الامتثال المصرفي وبعد الصلاحيات التصحيحية والجزائية للسلطات الإشرافية (n=111)

المتغير	الصلاحيات التصحيحية والجزائية للسلطات الاشرافية	Sig	الدلالة
الاستقلالية	0.416	0.000	معنوي
التنظيم	0.416	0.000	معنوي
الكفاءة والخبرة	0.473	0. 000	معنوي
تقييم المخاطر	0.502	0.000	معنوي
مراجعة مستوى إدراك ابعاد الامتثال	0.462	0.027	معنوي

المصدر: إعداد الباحث وفقا لنتائج الحاسوب باستعمال برنامج**Ver. 22 SPSS**

يتبين من جدول (12) أن هنالك علاقة ارتباط طردية معنوية بين المتغيرات (الاستقلالية، التنظيم، الكفاءة والخبرة، مراجعة مستوى ادراك إبعاد الامتثال) ومتغير الصلاحيات التصحيحية والجزائية للسلطات الإشرافية إذ ظهرت قيمة معامل الارتباط (0.416، 0.416، 0.473 ، 0.462،) موجبة (اقل 0.50) وذات دلالة معنوية (**Significant**) عند مستوى معنوية 0.05 لكون قيمة **Sig**. البالغة ((0.000 اقل من مستوى المعنوية . (0.05)

في حين كان قيمة معامل الارتباط للمتغير (تقييم المخاطر) 0.502 ارتباط قوي وذات دلالة معنوي. تدل هذه النتيجة على رفض فرضية العدم (**H0**) وقبول فرضية البديلة (**H1**) بمعنى (توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين إبعاد الامتثال المصرفي وبعد الصلاحيات التصحيحية والجزائية للسلطات الإشرافية). يتضح من خلال نتائج تحليل فرضيات الارتباط بين إبعاد الامتثال المصرفي والرقابة الإشرافية هناك ارتباط طردي معنوي بين الأبعاد انفه الذكر لكن لا توجد هناك ارتباط بين إبعاد (الكفاءة والخبرة، مراقبة مستوى إدراك إبعاد الامتثال) غير معنوي في بعد (المراجعة الرقابية) على المصارف الالتفات وبيان أسباب ذلك.

6-5: اختبار فرضيات التأثير

اعتمدت الباحثة على تقدير نموذج الانحدار الخطي المتعدد الموصف بالمتغير التابع (الامتثال المصرفي **y**) والمتغيرات المستقلة (**X** الرقابة الإشرافية) من اجل بيان مدى قبول أو رفض الفرضيات الرئيسية والفرعية التي حددت في المنهجية العلمية للدراسة. وكالاتي:

-

$$\hat{y} = \hat{B}_0 + \hat{B}_1 x_1 + \hat{B}_2 x_2 + \hat{B}_3 x_3 + \hat{B}_4 x_4 + \hat{B}_5 x_5$$

y^تمثل المتغير المعتمد (الامتثال المصرفي).
x1 تمثل المتغير المستقل (المراجعة الرقابية).
x2 تمثل المتغير المستقل (المسؤوليات والأهداف والصلاحيات).
x3 تمثل المتغير المستقل (أساليب الإشراف).
X4 تمثل المتغير المستقل (التقارير الإشرافية).
X5 تمثل المتغير المستقل (الصلاحيات التصحيحية والجزائية للسلطات الإشرافية)

إن أحد أصعب مسائل تحليل الانحدار المتعدد هي اختيار مجموعة المتغيرات المستقلة المتضمنة في النموذج. بعد تحديده كأفضل نموذج تم تحديد اهم المتغيرات المستقلة تأثيراً على المتغير المعتمد باستعمال طريقة الانحدار التدريجي **Stepwise Regression**، هذه الطريقة أساسا تعتمد على حساب من معادلات، ففي كل خطوة يتم ترشيح أحد المتغيرات المستقلة للدخول في النموذج حيث إن معيار ترشيح أي متغير مستقل هو قوة الارتباط مع متغير الاستجابة (المعتمد) أما معيار تثبيت أو حذف المتغير المستقل في أي خطوة فهو اختبار (**F**) أو اختبار (**t**).

- الفرضية الرئيسية الثانية:

H0: لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لأبعاد الرقابة الإشرافية في الامتثال المصرفي

H1: يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لأبعاد الرقابة الإشرافية في الامتثال المصرفي

والتي تتفرع الى الفرضيات الأتية:

- الفرضية الفرعية الأولى:

H0 لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لأبعاد الرقابة الإشرافية في الاستقلالية

H1 يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لأبعاد الرقابة الإشرافية في الاستقلالية

بموجب طريقة (**stepwise**) يتم إدخال المتغيرات المستقلة (المراجعة الرقابية، المسؤوليات والأهداف والصلاحيات، أساليب الإشراف، التقارير الإشرافية، الصلاحيات التصحيحية والجزائية للسلطات الإشرافية) واحداً بعد الآخر الى النموذج، علماً بأن المتغير الداخل معرض للاستبعاد في الخطوات اللاحقة إذا ثبت عدم معنويته بوجود المتغيرات الأخرى، والمتغيرات المتضمنة في النموذج والتي أثبتت معنويتها.

والجدول الاتي يبين نتائج تحليل الانحدار الخطي المتعدد:

جدول (13) نتائج أنموذج الانحدار الخطي المتعدد للفرضية الرئيسية الثانية لتأثير الرقابة الإشرافية في الامتثال المصرفي

معالم الانحدار						
معامل التحديد R^2	اختبار F		β		إحصاءه t المحسوبة	القيمة الاحتمالية Sig.
	إحصاءه اختبار F المحسوبة	الاحتمالية القيمة Sig				
0.495	17.55	0.000	0.975	β_0	1.714	0.089
			0.438	β_1	3.217	0.002
			0.327	β_2	3.604	0.000

ويمكن كتابة أفضل معادلة الانحدار التقديرية وفق الصيغة الآتية:

$$\hat{y}_1 = 0.975 + 0.438\,X_1 + 0.327\,X_5 \quad \text{(1) ……}$$

إذ أن: **y^_1** تمثل المتغير المعتمد (الاستقلالية)

x_1 تمثل المتغير المستقل (المراجعة الرقابية)

x_5 تمثل المتغير المستقل (الصلاحيات التصحيحية والجزائية للسلطات الإشرافية)

يتضح من النتائج الواردة في جدول (13) ما يأتي:

التفسير الإحصائي: إن قيمة اختبار (**F**) المحسوبة لأنموذج الانحدار الخطي المتعدد قد بلغت (17.55) وهي معنوية عند مستوى معنوية (5 %) (لان قيمة **Sig**. اقل من مستوى المعنوية (0.000) وهذا يدل على وجود تأثيراً على المتغير المعتمد عند مستوى المعنوية المذكور. إن قيمة معامل التفسير (**R2**) بلغت (0. 495)، وهذا يعني إن الانحدار الخطي يفسر ما نسبته (49.5%) من التغيرات التي تطرأ على الاستقلالية (**y1**). أما النسبة المتبقية والبالغة (50.5%) فتعود إلى مساهمة متغيرات أخرى غير داخلة في مخطط الدراسة الحالية. ظهر أبعاد المتغير المستقل (المسؤوليات والأهداف والصلاحيات، أساليب الإشراف، التقارير الإشرافية) ذات تأثيرا غير معنوي نتيجة امتلاكه مستوى معنوية **sig** أكبر من المستوى المعنوية المحدد للاختبار 0.05.

التفسير المالي للنموذج: أن تغير مقداره وحدة واحدة من بعد (المراجعة الرقابية **X1**) يؤثر معنوياً في الاستقلالية **y1** بمقدار (0. 438) . أن تغير مقداره وحدة واحدة من بعد (الصلاحيات التصحيحية والجزائية للسلطات الإشرافية **X5**) يؤثر معنوياً في الاستقلالية **y1** بمقدار (0.327). تدل النتائج أعلاه على قبول فرضية الوجود (**H1**) (يوجد تأثير بين أبعاد الرقابة الإشرافية وبعد الاستقلالية عند مستوى دلالة 0.05)

-الفرضية الفرعية الثانية:

H0 لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لأبعاد الرقابة الإشرافية في التنظيم

H1 يوجد تأثر ذو دلالة إحصائية لأبعاد الرقابة الإشرافية في التنظيم

والجدول الاتي يبين نتائج تحليل الانحدار الخطي المتعدد وفق طريقة **stepwise**)):

جدول (14) نتائج أنموذج الانحدار الخطي المتعدد للفرضية الفرعية الثانية لتأثير الرقابة الإشرافية في التنظيم

معالم الانحدار						
معامل التحديد R^2	اختبار F		β		إحصاءه t المحسوبة	القيمة الاحتمالية *Sig.*
	إحصاءه اختبار F المحسوبة	القيمة الاحتمالية *Sig*				
0.645	38.369	0.000	0.713	β_0	1.905	0.059
			0.405	β_1	3.867	0.000
			0.397	β_2	4.428	0.000

ويمكن كتابة أفضل معادلة تقديرية للانحدار وفق الصيغة الآتية:

(2) …… **y^_2= 0.713+ 0.405 x_2+0.397 x_5**

إذ أن: **y^_2** تمثل المتغير المعتمد (التنظيم).

وان **X2**تمثل المتغير المستقل (المسؤوليات والأهداف والصلاحيات).

X5 تمثل المتغير المستقل (الصلاحيات التصحيحية والجزائية للسلطات الإشرافية).

يتضح من النتائج الواردة في جدول (14) ما يأتي:

التفسير الإحصائي: إن قيمة اختبار (**F**) المحسوبة لأنموذج الانحدار الخطي قد بلغت (38.369) وهي معنوية عند مستوى معنوية (5%) (لان قيمة **Sig**. اقل من مستوى المعنوية (0.05) وهذا يدل على وجود متغير مستقل واحد أو أكثر له تأثير على المتغير المعتمد عند مستوى المعنوية المذكور. إن قيمة معامل التفسير (**R^2**) بلغت (0. 645)، وهذا يعني إن الانحدار الخطي يفسر ما نسبته (64.5%) من التغيرات التي تطرأ على التنظيم (**y2**). أما النسبة المتبقية والبالغة (35.5%) فتعود إلى مساهمة متغيرات أخرى غير داخلة في مخطط الدراسة الحالية. ظهر بعد (المسؤوليات والأهداف والصلاحيات، الصلاحيات التصحيحية والجزائية للسلطات الإشرافية) ذات تأثير معنوي في بعد (التنظيم) نتيجة امتلاكه مستوى معنوية **sig** اقل من مستوى المعنوية المحدد للاختبار (0.05))، في حين ظهرت بقية الأبعاد (المراجعة الرقابية، أساليب الإشراف، التقارير الإشرافية) غير معنوية.

التفسير المالي للنموذج: أن تغير مقداره وحدة واحدة من بعد المسؤوليات والأهداف والصلاحيات يؤثر معنوياً في التنظيم **y^_2** بمقدار (0.405). أن تغير مقداره وحدة واحدة من بعد تقييم الصلاحيات التصحيحية والجزائية للسلطات الإشرافية يؤثر معنوياً في التنظيم **y^_2** بمقدار (0.397). تدل النتائج أعلاه على قبول فرضية الوجود (**H1**) (يوجد تأثير على الأقل لمتغير واحد أو أكثر من الأبعاد (المسؤوليات والأهداف والصلاحيات، الصلاحيات التصحيحية والجزائية للسلطات الإشرافية) في التنظيم عند مستوى دلالة (0.05).

-الفرضية الفرعية الثالثة:

H0 لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لأبعاد الرقابة الإشرافية في الكفاءة والخبرة

H1 يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لأبعاد الرقابة الإشرافية في الكفاءة والخبرة

والجدول الاتي يبين نتائج تحليل الانحدار الخطي المتعدد وفق طريقة **stepwise**)):

جدول (15) نتائج نموذج الانحدار الخطي المتعدد للفرضية الفرعية الثالثة لتأثير الرقابة الإشرافية في الكفاءة والخبرة

معالم الانحدار						
معامل التحديد R^2	اختبار F		β		إحصاءه t المحسوبة	القيمة الاحتمالية $Sig.$
	إحصاءه اختبار F المحسوبة	القيمة الاحتمالية Sig				
0.473	31.474	0.000	β_0	1.634	4.210	0.000
			β_1	0.547	5.610	0.000

ويمكن كتابة أفضل معادلة تقديرية للانحدار وفق الصيغة الأتية

$$\hat{y}_3 = 1.634 + 0.547\, x_5 \quad \ldots\ldots (3)$$

إذ أن **y^_3** تمثل المتغير المعتمد (الكفاءة والخبرة).

وان **x5** تمثل المتغير المستقل (الصلاحيات التصحيحية والجزائية للسلطات الإشرافية).

يتضح من النتائج الواردة في جدول (15) ما يأتي:

التفسير الإحصائي: إن قيمة اختبار (**F**) المحسوبة لأنموذج الانحدار الخطي قد بلغت (31.474) وهي معنوية عند مستوى معنوية (5%) (لان قيمة **Sig**. اقل من مستوى المعنوية (0.05) وهذا يدل على وجود متغير مستقل واحد أو أكثر له تأثير على المتغير المعتمد عند مستوى المعنوية المذكور. إن قيمة معامل التفسير (**R^2**) بلغت (0.473)، وهذا يعني إن الانحدار الخطي يفسر ما نسبته (47.3%) من التغيرات التي تطرأ على الكفاءة والخبرة (**y3**). أما النسبة المتبقية والبالغة (52.7.%) فتعود إلى مساهمة متغيرات أخرى غير داخلة في نموذج الانحدار الحالي. ظهر بعد (الصلاحيات التصحيحية والجزائية للسلطات الإشرافية) ذا تأثيرً معنوي في بعد الكفاءة والخبرة نتيجة امتلاكه مستوى معنوية **sig** اقل من مستوى المعنوية المحدد للاختبار (0.05) في حين ظهرت بقية الأبعاد غير معنوية.

التفسير المالي للنموذج: أن تغير مقداره وحدة واحدة من بعد الصلاحيات التصحيحية والجزائية للسلطات الإشرافية يؤثر معنوياً في الكفاءة والخبرة **y3** بمقدار (0.547). تدل النتائج أعلاه على قبول فرضية الوجود (**H1**) (يوجد تأثير على الأقل لمتغير واحد أو أكثر من أبعاد الرقابة الإشرافية في الكفاءة والخبرة عند مستوى دلالة 0.05).

7- استنتاجات وتوصيات

7-1: استنتاجات

1. اتضح عن طريق تحليل نتائج الاستبانة. وجود علاقة ارتباط قوية ومعنوية بين محوري الرقابة الإشرافية والامتثال المصرفي، وكذلك. وجود تأثير معنوي للرقابة الإشرافية والامتثال المصرفي، أي أنها علاقة إيجابية وهذا يعني انه كلما ازدادت الرقابة الاستشرافية من قبل البنك المركزي زاد الامتثال المصرفي.
2. بما أن الامتثال المصرفي يضطلع بدور المراقب على الإجراءات والنشاطات التي يقوم بها المصرف فإن ذلك يعني أن الرقابة الإشرافية هي السلطة العليا لمراقبة تنفيذ الامتثال للأنظمة والقوانيين.

3. لوحظ من خلال نتائج الاستبانة إن إدراك العاملين في القطاع المصرفي بمفهوم الرقابة وأهدافها يعزز من فعالية وكفاءة الجهات الرقابية أي كلما كان العاملون في القطاع المصرفي أكثر معرفةً وفهماً بمفهوم الرقابة كلما كانوا أكثر كفاءة وخبرة وقوة للجهات الرقابية.
4. أن الرقابة المصرفية السليمة تعد شرطا أساسيا الاستمرارية نشاط المصارف وأنها تتكون من مزيج من الرقابة المكتبية والرقابة التعاونية والرقابة الميدانية (لتفتيش) حيث يمارس البنك المركزي العراقي وظيفة الرقابة المصرفية على أداء المصارف لمعرفة مدى امتثالها للتشريعات المصرفية ولتحديد نقاط الضعف في الجوانب المالية والإدارية والتشغيلية من خلال تحديد درجة المخاطر المصرفية التي تتعرض لها المصارف بهدف المحافظة على السلامة المالية للقطاع المصرفي.
5. أكد التحليل الإحصائي لإجابات عينة البحث ضرورة وجود تعليمات واضحة لأساليب المراجعة الرقابية حيث كانت اعلى أهمية نسبية بين فقرات محور الرقابة الإشرافية.
6. أن نتائج الاستبانة تشير الى وجود ضعف في بعدي (الكفاءة والخبرة، مراجعة مستوى إدراك أبعاد الامتثال) حيث لوحظ عدم حضور اغلب مراقبي الامتثال. للدورات التدريبية التي يقيمها البنك المركزي العراقي، مما يؤثر. سلبا في مستوى تأهيلهم لأداء وظيفة مراقب الامتثال، ولا توجد ضوابط أو إجراءات. تكفل إلزامية حضورهم في تلك الدورات.

2-7 التوصيات

1. ضرورة قيام البنك المركزي العراقي بالاهتمام التنظيمي والرقابي بتطوير الأساليب والإجراءات وأعمال الرقابة الإشرافية باستخدام البرامج المتطورة والحديثة وقواعد البيانات العالمية للمتابعة وكشف المبكر للمخاطر.
2. على البنك المركزي العراقي القيام بتطوير إمكانات. موظفي قسم مراقبة الامتثال، عن طريق إدخال مراقب الامتثال، وموظفيه في دوارات. تطويرية، وتدريبية تخصصية لزيادة فاعليته.
3. نوصي المشرع العراقي الى تنظيم مراقبة الامتثال في المصارف بتشريع مستقل على غرار التشريعات التي أصدرتها اغلب الدول بخصوص مراقبة الامتثال في المصارف.
4. على مراقب الامتثال تقديم اقتراح سياسات. وإجراءات جديدة أو تحديث سياسات وإجراءات سابقة لإنجاز العمليات المصرفية على. وفق متطلبات تطور النشاط المصرفي.
5. يفضل إدخال مراقبي الامتثال دورات تدريبية خارج العراق، لتعميق خبراتهم والاستفادة من تجارب المصارف في الدول الأخرى.
6. ينبغي قيام المصارف بتوفير المصادر العلمية لمراقبي الامتثال تكفل لهم الاطلاع الواسع على القوانين والتعليمات ذات الصلة بعملهم ليكون عمله أكثر فاعلية أي كلما كانوا أكثر وأوسع اطلاعا وفهما للقوانيين ومفهوم الرقابة كلما كانوا أكثر تأهيل وخبرة وأدراك.

المصادر

اولاً- المصادر العربية:

1. أبو خشبة وآخرون، محمد محمود: الإدارة في منظمات الأعمال وأسس الرقابة عليها، ط1، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، 2013.
2. الأسدي، احمد إبراهيم عبد الحسين: (تأثيرات تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية على القياس والإفصاح المحاسبي في العراق) دراسة تطبيقية في عينية من المصارف العراقية الخاصة، رسالة ماجستير، المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية، جامعة بغداد، 2010 .
3. إسماعيل، طيف خالد ،إبراهيم: مهام مراقب الامتثال في المصارف دراسة مقارنة، بحث منشور في مجلة جامعة بابل للعلوم الإنسانية، المجلد ٢٧، العدد ٣ ،2019 .
4. بلال برابح: (تقييم دور المراجع الداخلي في تحسين نظام الرقابة الداخلية في المؤسسات الاقتصادية)، رسالة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة أمحمد بوقرة، الجزائر، 2015 .
5. التميمي، محمد خميس حسن: دور الرقابة الإشرافية للبنك المركزي في تعزيز الوعي الرقابي المصرفي، دبلوم عالي معادل للماجستير، المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية، جامعة بغداد، 2013 .
6. الحديثي، جاسم محمد خلف: رقابة وتقويم الأداء الحكومي، ط1، الأهلية للنشر عمان، الأردن ،2009 .
7. دودين، احمد يوسف: إدارة المشاريع، الطبعة العربية، المكتبة الوطنية، 2012 .
8. الركابي، سماح حسين علي: ماهية مراقبة الامتثال في المصارف (دراسة مقارنة) مجلة أهل البيت، العدد الحادي والعشرون، 2017 .
9. سلطان، عبير رحمن: (دور مراقب الامتثال في مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب) بحث تطبيقي في عينة من المصارف العراقية، رسالة ماجستير، المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية، جامعة بغداد، 2020 .
10. سلمان، بسام موسى: الامتثال في المصارف ودوره في حمايتها، مجلة الدراسات المالية والمصرفية، المجلد الحادي والعشرون، العدد الثالث، أيلول، 2013 .
11. سلمان، حوراء احمد: دور التفتيش في تحقيق الامتثال المصرفي، رسالة ماجستير، المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية، جامعة بغداد، 2014 .
12. الشماع وحمود، خليل محمد، خضير كاظم: "نظرية المنظمة " ط1، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان ،2000 .
13. الشمري، صادق راشد: الصناعة المصرفية الإسلامية الواقع والتطبيقات العملية، ط1، 2011.
14. عبد النبي، محمد احمد، الرقابة المصرفية، الطبعة الأولى، زمزم ناشرون موزعون، الأردن، 2010
15. العقيلي، عمر وصفي: الإدارة المعاصرة، دار زهران للنشر، عمان، 2009 .
16. العلاق، بشير: الإدارة الحديثة ونظريات ومفاهيم، الطبعة العربية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2008 .
17. علاوي، مهدي: وظيفة مراقب الامتثال تعريفها وأهميتها ومخاطر عدم الامتثال وأسبابه، مجلة دراسات مالية ومصرفية، مجلد الثاني، العدد الثالث،2013 .

1. **Ergys Trana, The compliance function in banks and the need for Increasing and strengthing its Role- Lessons Learned from Practice, England, 2016.**

2. Victor, Enmanuel, The Legal Structure of commercial banks and financial Regulation, Erasmus University Rotterdam, 2017

3. **Miller, Geoffrey, The role of risk management and compliance in banking integration, NELLCO legal scholar ship Repositor New York University school of Law, 2014.**
4. **Sapountzi, Loanna, The role of the compliance function as a key element of corporate Governance efficiency in the banking sector, international HELLENIC UNIVERSITY, school of economics business Administration and Legal studies, GREECE, 2016**
5. **Carreta, farina, Assessing effectiveness and compliance of banking boards, journal of financial regulation and compliance, http://dx.doj.org/10**
6. **Bank for International Settlements, Instructions for Basel III implementation monitoring 2011.**
7. **https://cbi.iq/news/print_news/378**
8. **www.cbi.iq**